A/34/845
18 December 1979
ARABIC

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والثلاثون
البندان ٧٠ و ٩٨ من جدول الأعمال

مؤتمر الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١

الآثار الادارية والمالية المترتبة على مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة
الثانية (A/34/779 ، الفقرة ١٣)

تقرير اللجنة الخامسة

المقرر : السيد علي بن سميد خميس (الجزائري)

- ١ - نظرت اللجنة الخامسة ، في جلستها ٨٦ المعقودة في ١٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ ، عملاً بالمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة ، في البيان المقدم من الأمين العام (A/C.5/34/101) بشأن الآثار الادارية والمالية المترتبة على مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الثانية (A/34/779 ، الفقرة ١٣) ، وكذلك في تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية المتصل بذلك (A/34/7/Add.28) .
- ٢ - وتنعكس التعليقات والملاحظات التي أبدتها الوفود أثناء نظر اللجنة في هذا البند ، في المحضر الموجز المتصل بذلك (A/C.5/34/SR.86) .

مقرر اللجنة الخامسة

- ٣ - وفي الجلسة ذاتها ، اقترح ممثل الهند أن توصي اللجنة برصد اعتماد بمبلغ ٣٠٠ دولار تحت أبواب الميزانية ومن أجل وجوه الاتفاق المشار إليها في الفقرة ٢٩ من بيان الأمين العام (A/C.5/34/101) على النحو المشروح بأسهاب في الفقرة ١٠ (ب) من الوثيقة A/C.5/34/105 .

.../...

79-38826

٤ - وأقرت اللجنة الخامسة هذا المقترح بأغلبية ٦٦ صوتا مقابل ١٢ ، مع امتناع ٢١ عضواً عن التصويت .

٥ - ثم قررت اللجنة الخامسة ، بأغلبية ٨٤ صوتا مقابل ٩ أصوات وامتناع ٦ أعضاء عن التصويت ، أن تبلغ الجمعية العامة أنه ، في حال اعتمادها مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الثانية (A/34/779 ، الفقرة ١٣) يتمين احداث باب جديد في الميزانية بوصفه الباب ٥ باء - مركز تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، ويلزم رصد اعتمادات اضافية تحت الأبواب التالية من الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٨٠-١٩٨١ :

دولارات الولايات المتحدة

١ ٤١٨ ٩٠٠

الباب ٥ باء

١ ١٩ ٢٠٠

الباب ٢٨ دال

١ ٥٣٨ ٦٠٠

المجموع

كما سيلزم رصد اعتماد قدره ٨٥ ٥٠٠ دولار تحت الباب ٣١ (الاقطاعات الالزامية من مرتبات الموظفين) ، تقابله زيادة بنفس المقدار تحت باب الايرادات (الايرادات الآتية من الاقطاعات الالزامية من مرتبات الموظفين) .

٦ - وأدلى ممثلو ايرلندا (باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوروبي) والولايات المتحدة الأمريكية ، واليابان ببيانات تحليلية لتصويتهم .